

## نداء حقوقي مشترك بمناسبة عيد المرأة

من اجل مشاركة حقيقية وفاعلة للمرأة السورية في كل مراحل بناء السلام وتعزيزه.

اننا في المفيدرية السورية لحقوق الانسان والهيئات والمؤسسات السورية المدافعة عن حقوق المرأة وحقوق الانسان، الموقعة على هذا النداء الحقوقي، نحتفل مع كل العالم في الثامن من شهر آذار من كل عام، بمناسبة عيد المرأة العالمي. ونقف على انجازات المرأة في جميع المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ونحيي مع شعوب العالم وكل القوى المناهضة للعنف والتمييز ومع القوى المدافعة عن قيم التسامح والمواطنة والمساواة والكرامة الانسانية، ونتقدم من جميع نساء العالم بالتهنئة والمباركة ونحيي نضالات الحركة النسائية الاقليمية

والعالمية، ونعلن تضامننا الكامل مع المرأة السورية من أجل  
تمكينها من حقوقها والعمل من أجل إزالة كافة أشكال التمييز والعنف الذي تعرضت وما زالت تتعرض له، وتفعيل حق المشاركة للمرأة السورية، وتفعيل دورها في التمثيل الحقيقي والفاعل بجميع القضايا التي تتعلق ببناء الوطن والمواطن.

نحتفل بهذا اليوم العظيم في سورية، مع نساء العالم جميعا، وتحت الشعار الاممي لعام 2019 " نطمح للمساواة، نبني بذكاء، نبدع من أجل التغيير".

لدورها ووفاء لتضحياتها، واصرارا على ضرورة تحسين أوضاعها وإلغاء منزلتها وتعزيز ثقافتها وانتزاع حقوقها وإقرارها. حيث سيتم التركيز دوليا على طرق ابتكارية تمكن من النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، لا سيما في مجالات نظم الحماية الاجتماعية وإمكانية الحصول على الخدمات العامة والبنية التحتية المستدامة.

اننا في المفيدرية السورية لحقوق الانسان والهيئات والمؤسسات السورية المدافعة عن حقوق المرأة وحقوق الانسان، الموقعة على هذا النداء الحقوقي، نعتبر ان اليوم الدولي للمرأة هو فرصة متاحة للتأمل في التقدم المحرز والدعوة للتغيير وتسريع الجهود المشجاعة التي تبذلها جميع النساء وما يضطلعن به من أدوار استثنائية في صنع تاريخ بلدانهن ومجتمعاتهن. وسنعمل بكل جدية لمواكبة والمساعدة في

التعجيل بجدول أعمال عام 2030 الذي طرخته الأمم المتحدة، وسنعمل على البناء بكل زخم لتنفيذ الأهداف العالمية - وبخاصة الهدف 5 الخاص بالمساواة بين الجنسين والهدف 4 الخاص بضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع- تنفيذها فعالا.

اننا في المفيدرية السورية لحقوق الانسان والهيئات والمؤسسات السورية المدافعة عن حقوق المرأة وحقوق الانسان، الموقعة على هذا النداء الحقوقي، والذي ندعو به الى ضرورة دعم كافة الجهود الحكومية غير الحكومية، والعمل من أجل تكامل هذه الجهود

وتنسيقها بما يساهم بتعزيز جدي لمشاركة حقيقية وفاعلة للمرأة السورية في كل مراحل بناء السلام وتعزيزه وفي مراحل بناء الأعمار. علاوة على كل ذلك، فقد كنا وما زلنا، زدين ونستنكر بشدة جميع الانتهاكات التي ارتكبت بحق المواطنين السوريين أيًا تكن الجهة التي ترتكب هذه الانتهاكات، ونتوجه بالتعازي القلبية والحارة لجميع من سقطوا من المواطنين السوريين من المدنيين والشرطة والجيش، متمنين لجميع الجرحى الشفاء العاجل، ومسجلين إدانتنا واستنكارنا لجميع ممارسات العنف والمقتل والاعتقال والاختفاء القسري أيًا كانت مصادرها ومبرراتها. ومعلنين عن تضامننا الدائم مع الضحايا من النساء، سواء من تعرضن للاعتقال التعسفي أو للاختطاف والاختفاء القسري أو الملاحقات وممن تعرضن للاغتصاب، والنساء الجرحى، ومع أسر الضحايا اللواتي تم اغتيالهن وقتلهن. وبسبب ما آلت إليه الأحداث ودمويتها وتدميرها، فإننا نتوجه إلى جميع الأطراف في سورية، الحكومية وغير الحكومية للعمل على:

1) الموقف الفوري لجميع أعمال العنف والمقتل ونزيف الدم في الشوارع السورية عموماً، أيًا كانت مصادر هذا العنف وتشريعاته وأيًا كانت أشكاله دعمه ومبرراته.

2) إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين، وجميع من تم اعتقالهم بسبب مشاركتهم بالتجمعات السلمية التي قامت في مختلف المدن السورية، ما لم توجه إليهم تهمة جنائية معترف بها ويقدموا على وجه السرعة لمحاكمة تتوفر فيها معايير المحاكمة العادلة.

3) العمل السريع من أجل إطلاق سراح كافة المختطفين أيًا تكن الجهات الخاطفة.

4) الكشف الفوري عن مصير المفقودين. بعد اتساع ظواهر الاختفاء القسري، مما أدى إلى نشوء ملف واسع جداً يخص المفقودين السوريين.

5) تشكيل لجنة تحقيق قضائية مستقلة ومحيدة ونزيهة وشفافة بمشاركة ممثلين عن الفيدرالية السورية لحقوق الإنسان وممثلين عن المنظمات المدافعة عن حقوق المرأة وحقوق الإنسان في سورية، تقوم بالكشف عن المسببين للعنف والممارسين له، وعن المسؤولين عن وقوع ضحايا، والطلب إلى أحالتهم للمثول أمام القضاء ومحاسبتهم.

6) السعي لتحقيق العدالة الانتقالية بضمان العدالة والإنصاف لكل ضحايا الأحداث في سورية وإعلاء مبدأ المساءلة وعدم الإفلات من العقاب، كسبل أساسية تفتح الطرق السلمية لتحقيق المصالحة الوطنية من أجل سورية المستقبل الموحدة والتعددية والديمقراطية. الأمر الذي يتطلب متابعة وملاحقة جميع مرتكبي الانتهاكات، كون بعض هذه الانتهاكات ترتقي لمستوى الجرائم ضد الإنسانية وتستدعي إحالة ملف المرتكبين للمحاكم الوطنية والدولية.

7) وكون القضية الكردية في سوريا هي قضية وطنية وديمقراطية بامتياز، ينبغي دعم الجهود الرامية من أجل إيجاد حل ديمقراطي وعادل على أساس الاعتراف الدستوري بالحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي، ورفع الظلم عن كاهله، وإلغاء كافة السياسات التمييزية ونتائجها، والتعويض على المتضررين ضمن إطار وحدة سوريا أرضاً وشعباً، بما يسري بالضرورة على جميع المكونات

السورية والتي عانت من سياسيات تمييزية متفاوتة.

8) تلبية الحاجات الحياتية والاقتصادية والإنسانية للمدن المنكوبة وللمهجرين داخل البلاد وخارجه وإغاثتهم بكافة المستلزمات الضرورية.

9) قيام المنظمات والهيئات المعنية بالدفاع عن قيم المواطنة وحقوق الإنسان في سورية، باجتراح المسبل الآمنة وابتداع الطرق السلمية التي تساهم بنشر وتثبيت قيم المواطنة والتسامح بين السوريين على اختلاف انتماءاتهم ومشاريتهم ، على أن تكون بمثابة الضمانات الحقيقية لصيانة وحدة المجتمع السوري وضمان مستقبل ديمقراطي آمن لجميع أبنائه بالتساوي دون أي استثناء.

وفي مناخ مستقبلي آمن لكل سورية، فإننا نعيد التأكيد على أهمية العمل من أجل:

أ- إلغاء تحفظات الحكومة السورية على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتعديل القوانين والتشريعات السورية بما يتلاءم مع بنود الاتفاقية كلها. والعمل على إدماج اتفاقية سيداو في قوانين الأحوال الشخصية السورية.

ب- مؤاومة القوانين والتشريعات السورية مع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وتحديد اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة التي صادقت عليها سورية وإلغاء كافة المواد المشجعة على ممارسة العنف والجريمة بحق المرأة وخصوصا المواد 192 و 242 و 508 و 548 من قانون العقوبات السوري.

ت- القضاء على جميع ممارسات التمييز ضد المرأة ومساعدة المرأة على إقرار حقوقها بما فيها الحقوق المتصلة بالصحة الإنجابية والجنسية.

ث- تذكير الحكومة السورية بالتزاماتها في مجال مناهضة العنف ضد النساء. ووضع استراتيجيات حقيقية في هذا المجال ووضع كافة الوسائل الكفيلة بتفعيلها وإشراك المنظمات غير الحكومية في إقرارها وتنفيذها وتقييمها

ج - إنشاء الآليات اللازمة المفعالة لتحقيق المشاركة المكافئة للمرأة وتمثيلها المنصف على جميع مستويات العملية السياسية والحياة العامة وتمكين المرأة من التعبير عن شواغلها.

ح - التشجيع على تحقيق المرأة لإمكاناتها من خلال التعليم وتنمية المهارات والعمالة مع إيلاء أهمية عليا للقضاء على الفقر والامية واعتدال الصحة في صفوف النساء، وزيادة الإنفاق الحكومي على التعليم والتدريب والتأهيل وكل ما من شأنه زيادة الفرص أمام النساء في العمل وتبوء مراكز صنع القرار.

خ - وضع قوانين صارمة لحماية المرأة والمطفل واعتبار العنف الأسري جريمة يعاقب عليها القانون.

د - تنقية المناهج التعليمية والبرامج الإعلامية من الصور النمطية للمرأة، وتشجيع وتقديم الدعم لإعطاء صورة أكثر حضارية للمرأة كونها مواطنة فاعلة ومشاركة في صياغة مستقبل البلاد.

ذ - دعوة الحكومة السورية إلى التصديق على الاتفاقيات الخاصة بالمرأة (الاتفاقية الخاصة بجنسية المرأة المتزوجة واتفاقية السن الأدنى للزواج والرضا بالزواج وتسجيل عقود الزواج واتفاقيات منظمة العمل الدولية 183 و171، والبرتوكول الاختياري الملحق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

ر - دعوة جميع مؤسسات الدولة والمؤسسات الدينية والمؤسسات المدنية إلى اعتبار قضايا المرأة في سلم أولويات عملها ونشاطها

ويحتاج كل ذلك إلى تعديل سياسات الحكومة السورية وإشراك المجتمع المدني في بلورة هذه السياسات الجديدة وإلزام كل الأطراف في العمل للقضاء على كل أشكال التمييز بحق المرأة من خلال برنامج للمساعدة والتوعية وتعبئة المواطنين وتمكين الأسر الفقيرة، وبما يكفل للجميع السكن والعيش اللائق والحياة بحرية وأمان وكرامة، والبدائية لن تكون إلا باتخاذ إجراءات جادة باتجاه الإصلاح السياسي والتمكين من التحول الديمقراطي في سورية .

## الهيئات والمنظمات الحقوقية السورية الموقعة

1. التحالف النسوي السوري لتفعيل قرار مجلس الأمن 1325.
2. شبكة الدفاع عن المرأة في سورية (تضم 57هيئة نسوية سورية و60 شخصية نسائية مستقلة سورية)
3. الفيدرالية السورية لمنظمات وهيئات حقوق الانسان (وتضم 91 منظمة ومركز وهيئة بداخل سورية)
4. الشبكة الوطنية السورية للسلم الأهلي والأمان المجتمعي
5. التحالف السوري لمناهضة عقوبة الإعدام(SCODP)
6. المنبر السوري للمنظمات غير الحكومية (SPNGO)
7. المنظمة الكردية لحقوق الإنسان في سورية (DAD).
8. المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان في سورية.
9. اللجنة الكردية لحقوق الإنسان في سوريا (الراصد).
10. المنظمة العربية لحقوق الإنسان في سورية.
11. منظمة حقوق الإنسان في سورية - ماف.
12. منظمة الدفاع عن معتقلي الرأي في سورية-روانكة.
13. الشبكة السورية للمدربين على حقوق الانسان.
14. الفريق الوطني السوري الخاص بالمراقبة على الانتخابات.
15. لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية (ل.د.ح).

الهيئة الادارية للفيدرالية السورية لحقوق الانسان

نداء حقوقي مشترك بمناسبة عيد المرأة من اجل مشاركة حقيقية وفاعلة للمرأة السورية في كل مراحل بناء السلام وتعزيزه.

كتبتها Administrator

الخميس، 07 مارس 2019 17:56 -

---

[info@fhrs.org](mailto:info@fhrs.org)